

دورا لأحزاب السياسية في إحداث التغيير الاجتماعي

د. فرحات نادية

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

ملخص:

تعتبر ظاهرة الأحزاب السياسية ظاهرة اجتماعية تعبر عن ديمقراطية النظام الذي في هذا المجتمع وذلك، فهي تعتبر عن انتشار فكرة تعدد الآراء والأفكار وحرية التعبير، لذلك تعتبر مؤشرا على الديمقراطية. إلا أن نشاط الأحزاب وأساليب عملها متعددة ومختلفة، حسب موقعها ونقلها في الساحة السياسية، وامتنالها لمطالب القاعدة، عادة ما يؤدي إلى إحداث التغيير السلمي في المجتمعات، ولكن نتيجة عوامل عديدة ومتداخلة أصبحت الأحزاب تمارس التغيير الثوري أو الجذري للواقع الذي تعيشه، وهذا ما عرفته العديد من البلدان العربية والذي سمي بالربيع العربي. فالأحزاب وظيفتها الاجتماعية إما التعديل أو تغيير الواقع من حالة اجتماعية اقتصادية وسياسية سيء إلى واقع اجتماعي اقتصادي وسياسي أفضل.

Abstract:

Political parties is considered as social phenomenon which reflects the democracy in political systems. This phenomenon is a publishing of the plurality of opinions and freedom of expression, and so is generally considered as a sign of democracy.

For the activities and the work system of political parties vary and depend on their positions and their reactions to the political area, and their reactions to the demands of people, this usually leads to bring about peaceful change in the communities.

However many interfering factors lead to that some parties practiced revolutionary or radical change of the real events, and this which happened in many Arab countries is called the Arab Spring.

So, the social function of parties is the leading to socio-economic and political real events change to the best.

المبحث الأول: التغيير الاجتماعي:

يعتبر مفهوم التغيير الاجتماعي من المفاهيم الشائكة في علم الاجتماع، فلم يستطع العلماء تحديده بدقة لطبيعة اتجاهاته من جهة، ولارتباطه الكبير بعدة مفاهيم كالنمو، التطور والتقدم من جهة أخرى، لدرجة أن هناك من يعتبرونه شيئاً واحداً، أمثال "هربرت سبنسر" و"أوجست كونت".

إن المجتمعات والظواهر والنظم الاجتماعية تتغير دائماً، وهي من خصوصية المجتمع الإنساني بل يمكن القول " أن بقاء الجنس البشري يتوقف على هذا التغيير، إذ أنه يحقق أنماطاً وقيماً تشعر الأفراد أن حياتهم متحركة و متجددة. (1)

فالتغيير إذن هو سمة أساسية من سمات أي مجتمع إنما الاختلاف في معدل السرعة والاتجاه من مجتمع إلى آخر، وقد يكون التقدم تقدماً ارتقائياً يهدف إلى تحقيق أغراض قائمة على البحث، كتقدم العلوم والمعارف وقد يكون عملية تراجعية أو يكون نكوصاً، وهذا تكلم عنه العلامة عبد الرحمن ابن خلدون في نشأة الدول وقيامها وتقدمها ثم تدهورها واضمحلالها.

أولاً: مفهوم التغيير الاجتماعي:

1. " هو عملية حركية اضطرابية مستمرة متتابعة، إنه الاختلافات التي تطرأ على أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها... ويحدث هذا نتيجة عدة عوامل متداخلة ومتشابكة تتداخل بعضها في بعض، ويؤثر بعضها في بعض." (2)

2. " التغيير الاجتماعي هو ذلك التغيير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي متضمناً التغييرات في حجم المجتمع أو في النظم الاجتماعية خاصة أو في العلاقات بين هذه النظم" (3).

وهناك من يرى أن عملية التغيير الاجتماعي ليست مجرد إضافة آلية، أو إقصاء لبعض الأنماط والسمات السابقة بطريقة كمية، وإنما هي إلى جانب ذلك عملية إضافة وتعديل كيفية لسمات ثقافية مختلفة. (4)

ويمكن دراسة التغيير الاجتماعي من أكثر من زاوية واتجاه حيث يمكن اعتبار:

1. التغيير الاجتماعي كعملية تطويرية: هي أن القوانين تتحكم في عملية التغيير الاجتماعي قد تكون عالمية أو شمولية وأن الظواهر الاجتماعية والنمو الاجتماعي تكرر عدة مرات ويمكن قد سارت على صيغة واحدة.

2. التغيير الاجتماعي كعملية دائرية : جميع الكائنات الحية تسير في حركة منظمة بخفقان القلب والنفس ودوران الفصول وميلاد الكائن الحي ونموه واندثاره، أما في المجتمع فإن الظواهر الاجتماعية تخضع لنفس القانون كتكرار الجريمة وعدد الزيادات والمواليد والاتجاهات السياسية، ولقد أثبت التاريخ أن هناك تطابق بين حياة الفرد

ودورة الحياة الجماعية أو الدولية أو الإمبراطورية أو الحضارية، فالظاهرة الاجتماعية إذن تسيير في اتجاه دائري منتهية إلى النقطة التي بدأت منها.

3. التغيير الاجتماعي كحتمية اقتصادية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العوامل الاقتصادية هي وحدها المسؤولة عن كل هذه التغيرات التي تحدث في المجتمع، وهذا ما يثبتته كارل ماركس من خلال الحتمية الاقتصادية (الكومنيونية البدائية العبودية الإقطاع (رق الأرض) الرأسمالية الاشتراكية الشيوعية).
← ← ←

4. الموقف المعاصر لدراسة التغيير الاجتماعي: إن التغيير الاجتماعي له أكثر من بعدي الطول والعرض الذي يحدث في إطارهما، لذلك فإن تحليل العمليات التي تؤثر في مجتمع ما باعتبارها تتضمن سلسلة متصلة من العلاقات المتبادلة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي، وأن الثبات أو التغيير في المجتمع يتوقف على تحليل تفاعل الجماعات في بناء الاجتماعي.

ثانياً: عوامل التغيير الاجتماعي:

اختلف الباحثون في علم الاجتماع في تحديد موحد للتغيير الاجتماعي وعلى ترتيبها حسب أهميتها، فيرى أحمد الحشاش أن عوامل التغيير الاجتماعي تكمن في: 1. العامل البيئي، 2. العامل الأيديولوجي، 3. الثورات والحروب، 4. العامل الثقافي، 5. العامل التكنولوجي، 6. نمو الوعي القومي.

أما عاطف غيث فيلخصها في: العوامل الجغرافية، العوامل البيولوجية، العوامل الثقافية.

أما ماكيفر وبيجج فيرى أن التغيير الاجتماعي في أساسه هو استجابة للتغيير الذي يطراً على تلك العوامل الرئيسية في الموقف الإنساني⁽⁵⁾.

ويمكن تحديد عوامل التغيير الاجتماعي في ما يلي:

1. العامل الطبيعي والبيئي:

وهي تلك العوامل الفيزيائية التي ليس للإنسان يد في صنعها كسطح الأرض، وما عليه من مظاهر فيزيقية وثورات طبيعية والمياه والأمطار والحرارة والرطوبة والموقع الجغرافي...إلخ.

والمجتمع هو جزء من العالم المادي فهو يتأثر ويؤثر فيه، حيث يضمن حياة الأفراد والجماعات وبقائهم واستمرارهم فيه، حيث "تؤثر تأثيراً كبيراً في العلاقات الاجتماعية، وهي تؤثر كذلك في الكثافة السكانية وتخلخلهم في منطقة ما وفي أماكن المدن والمراكز الصناعية⁽⁶⁾.

ولقد بين العلامة عبد الرحمن ابن خلدون ذلك من خلال تحديده للعوامل التي تؤثر في العمران البشري ومنها الإقليم، حيث تؤثر الرقعة الجغرافية والموقع والمناخ في طبائع الأفراد وفي علاقاتهم مع بعضهم.

كما بين إيميل دوركايم أثر العوامل الطبيعية في الطبيعة الاجتماعية من خلال تقسيمه للمجتمع إلى نوعين بسيط ومركب على ضوء العوامل الطبيعية والبيئية.

ويمكن تلخيص العوامل الطبيعية التي تؤثر في عملية التغيير الاجتماعي فيما يلي:

- . أثر التغييرات الجيولوجية والجغرافية الباطنية.
- . أثر المناخ، الحرارة، الرطوبة، الرياح، الأمطار.
- . أثر الموقع الجغرافي، كالقرب أو البعد من البحر والصحراء وخط الاستواء والموقع الجغرافي.
- . أثر وجود المصادر الطبيعية، الغابات، النفط، المعادن، المياه، وأثر نفاذ هذه العناصر.
- . أثر الطاقة الكامنة كطاقة الشمس والطاقة الذرية.

إلا أن تقدم المجتمع إنما يعني تعزيز سلطة الإنسان على الطبيعة وتسخيرها لصالحه والإقلال باستمرار من أثارها العشوائية.

2. العامل الديمغرافي:

يعتبر الإنسان عامل فعال في عملية التغيير الاجتماعي، فكثافة السكان وتوزيعهم وزيادة المواليد ونقصانهم وارتفاع معدل الوفيات وانخفاضه والهجرة، وعوامل لها الأثر البالغ في التغيير الاجتماعي، "فزيادة السكان يزداد نشاطهم وتتقدم الحضارة وتتأشأ المدن ويزداد العمران ويؤدي إلى تغيير شامل في وسائل المعيشة فيتحول المجتمع من مجتمع زراعي أو مجتمع رعوي إلى مجتمع صناعي ويغير الناس شكل ملابسهم⁽⁷⁾. ولقد أكد ماليش أن هناك علاقة بين التغيير الاجتماعي و السكان وبالتالي الظواهر السكانية.

كما تساهم الهجرة بنوعها الداخلية والخارجية في عملية التغيير الاجتماعي لنمو مدن وتوسعها وازدهارها وما يتبع ذلك من تغيير في شكل الحياة ووسائل العيش ونمطه وقيمه.

كما أن ظهور جماعات واندثارها يعبر عن حركة وتغيير اجتماعي في المجتمع.

ويمكن أن نلخص أثر العامل الديموغرافي في عملية التغيير الاجتماعي: ⁽⁸⁾

1. الارتباط بين عدد السكان ومستوى المعيشة، حيث نجد أنه كلما زاد عدد السكان قل الدخل وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وهذا يعني أن المجتمع يسير إلى الأسوأ، وما ينتج عن ذلك مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية.

2. الارتباط بين عدد السكان وكثافتهم بنصيب الفرد من الخدمات، حيث كلما زاد عدد السكان قل نصيب الفرد من الخدمات مما يؤدي إلى ظهور أمراض و الأوبئة واحتلال الهرم السكاني نتيجة ارتفاع الوفيات.

3 . الارتباط بين طبيعة الهرم السكاني للأعمار وبين عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن وجود نسبة كبيرة من سكان المجتمع ما خارج قوة العمل سواء بسبب صغر السن أو كبره يؤدي إلى استنزاف موارد المجتمع الإنتاجية .

4 . الارتباط بين العامل الديموغرافي والتصنيع، فالحجم السكاني لبلد ما يحدد إمكانية قيام الصناعات الثقيلة أو المتوسطة من عدمها، لأن عملية التصنيع تحتاج إلى العنصر البشري بكثافة (اليد العاملة) سواء من أجل العملية الإنتاجية ذاتها، أو من أجل العملية الاستهلاكية، فالتصنيع يتطلب مبدأ تقسيم العمل، فهو إذن يشير إلى المجال الفعلي للتحويل من المجتمع الزراعي أو التجاري إلى المجتمع الصناعي نتيجة لنمو أنساق المصنع تحت وطأة القوة الآلية⁽⁹⁾، ولقد ساهم هذا التطور في انخفاض نسبة الوفيات وزيادة عدد الشيوخ ولهذا أثر كيان المجتمع إذ يؤدي إلى تغيير نسبة المنتجين إلى مستهلكين.

4 . العامل التكنولوجي:

لقد أدى التطور السريع للتكنولوجيا إلى حدوث تغييرات موازية في المجالات الاجتماعية المختلفة، ويمكن حصر أهم مجالات التغيير فيما يلي:

- 1 . قصف الثورة البرجوازية على المعتقدات والاتجاهات والتقاليد الإقطاعية.
- 2 . تساهم التكنولوجيا في خروج المرأة إلى العمل في مختلف المجالات مما أدى إلى ظهور تغييرات على الأسرة من حيث وظيفتها الاجتماعية وأدوارها وعلاقتها.
- 3 . ظهور التخصص المهني نظرا للتطور الآلة وتعهدها.
- 4 . تغيير النظام الطبقي الإقطاعي، وظهور طبقات اجتماعية جديدة.
- 5 . زيادة التمايز الاجتماعي بين هذه الطبقات خاصة في الدول المستوردة للتكنولوجيا.
- 6 . ظهور ظاهرة الهجرة الريفية والتي صاحبها تفكك في الحياة الريفية التقليدية والحياة المدنية التقليدية.
- 7 . تغيير مفاهيم القيم الاجتماعية بصورة عامة وظهور قيم وأفكار وعادات وعلاقات اجتماعية جديدة.
- 8 . اتساع الهوة بين الدول النامية والدول الصناعية، وظهور العالم الثالث.

5 . العامل السياسي والإيديولوجي:

تعمل الفئة الحاكمة التي على رأس السلطة فرض أيديولوجيتها على المجتمع ككل، في حين تعمل المعارضة على تسليح نفسها بإيديولوجية مخالفة أو مضادة للوصول إلى السلطة بهدف التحكم في عملية التغيير الاجتماعية بما يخدم مصالحها.

ويمكن للتغيير أن يأخذ أنماطا عديدة منها: التطور والثورة والانتشار والتصنيع والتحديث والتحول إلى البيروقراطية.

أ. الثورة:

تتميز الثورة عن غيرها أنها تعبير غير هادئ (عنيف) تحدث فجأة دون مراعاة القواعد والقوانين، ولا تعترف بما يسود في المجتمع من معايير، ويتعدى تأثيرها أكثر من نظام واحد وعلى مستوى كل الأجزاء، فهي تغيير أساسي وجذري يصيب النسق ككل، وتنشأ الثورات نتيجة عوامل خارجية كالاستعمار أو الغزو وعوامل داخلية كسوء الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع، كما قد ترجع إلى وجود طبقات في المجتمع تعمل على وقف التطور وتعرقله، وحينئذ تقوم الثورة لتصل بالجماعة إلى ما تريده ما لم تتمكن أن تصل إليه بالتطور العادي.⁽¹⁰⁾

وتقوم الثورة على خمسة شروط هي: (11)

- 1 . انتقاد الظلم في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.
 - 2 . انتقاد الإدارة والفعالية، ويستهدف هذا الانتقاد هذه الطاقات المادية والبشرية بإظهاره أن الظلم يجر إلى سوء التنظيم وبالتالي إلى عدم الإنتاج والتبذير.
 - 3 . انتقاد السلطة السياسية، وهي تستهدف حينها مصدرها ومبدأها وحينها آخر أسلوب السلطة.
 - 4 . انتقاد الثقافة وهذا يشمل الأخلاقيات والمعتقدات السائدة والعادات والمفاهيم والأدب والفن وانتقاد المواقف العقائدية الكامنة خلفها، وانتقاد عمل الثقافة والمفكرين في المجتمع وأساليب نشر هذه الثقافة (التعليم والنشر والإعلام).
 - 5 . انتقاد نمط الثقافة السابقة باعتباره يشكل قيادا أو مطالبة بالحرية الفردية ويستهدف هذا الانتقاد العلاقات بين المجتمع والفرد، وتعتبر الثورة في هذا النطاق تحرير للخلق الشخصي وبعثا للمبادرات في وجه الأفق المسدود وجو ضغط في المجتمعات القمعية.
- أما الانتشار فهو العملية التي بواسطتها تنتشر بها عناصر الثقافة والتي ينتقل بها اختراع جديد أو نظام جديد من مكانه الأصلي إلى المناطق المجاورة ويظهر الانتشار كثيرا داخل المجتمعات الكبيرة المعقدة، ويرى " روجرز" أن العناصر الحاسمة في عملية الانتشار هي:

1 . التجديد

2 . الذي ينتقل من خلال قنوات معينة

3 . على مر الزمن

4. بين أعضاء " نسق اجتماعي "

إن معرفة كيف يحدث التغيير الاجتماعي واتجاهه ودرجة حدوثه يتطلب وصف تاريخي وتحليلاً دقيقاً، كما لا يجب منافسة التغيير واتجاهاته بالاعتماد على الأحكام القيمية، أما عن التغيير الاجتماعي في الوطن العربي فهو يخضع على عنصرين أساسيين:

1. العلوم والتكنولوجيا الغربية، 2. التخطيط والتخطيط الاجتماعي، إلا أن التكنولوجيا "لم تؤدي فقط إلى إحداث تغييرات غير مباشرة عن طريق التحول التدريجي في العلاقات الاقتصادية وإنما التكنولوجيا والفكر العلمي الذي يعتبر دعائمها الأساسية خلقت نظرة جديدة إلى الحياة بدأت تتصارع مع الفئات التقليدية".⁽¹²⁾

أما التخطيط فيختلف من مجتمع إلى آخر حسب مدها وأشكاله وإن تشابهت الأهداف والمضامين.

إن التغيير هو ظاهرة طبيعية وصحية في المجتمعات البشرية، تمس كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بغية تحقيق الأهداف العامة المسطرة، إلا اتجاه التغيير وعمقه وطبيعته تختلف باختلاف العوامل التي أحدثته.

وتتم عملية التغيير ولا سيما التغيير السياسي وفقاً للنقاط التالية:

1. **الهدف من التغيير:** التغيير منهج تعتمد كل حركات وقوى المجتمع للوصول بأفكارها إلى موقع التنفيذ.

2. **أساس التغيير:** وهو المجال الذي تركز عليه قوى التغيير في مشروعها وهي:⁽¹³⁾

. الأساس الاقتصادي.

. الأساس السياسي.

. الأساس الأخلاقي والتربوي والتعليمي.

. الأساس القانوني.

. الأساس الفكري.

3. **مناهج التغيير:**

. التغيير من الأسفل إلى الأعلى أو العكس.

. التغيير الثوري أو اللاثوري.

. التغيير بقوى داخلية أو خارجية.

. التغيير التدريجي أو الانقلابي.

4. **مراحل التغيير:**

1. الوعي بالواقع.

2. توفير محفزات رفض الواقع .

3. وضع صورة متكاملة الأهداف المرحلية المقبلة.

4. الشروع في عملية تغيير مترابطة ومتناسقة ومخطط لها لتحقيق الصورة المتكاملة لأهداف التغيير.

إن عملية التغيير تشمل كل: "النشاطات التغيير منظمة ومدروسة وتسير وفق خطة ممنهجة ومنسجمة مع الأهداف المنشودة من التغيير".

وهذه الأمور تتم عبر وضع صورة كاملة للتغيير تشمل الأسس والمنهج والأهداف والأساليب والعناصر وما له علاقة بالتغيير، لأن الشروع في عملية التغيير غير محددة الأهداف تعني تحول التغيير إلى غاية، وهذا لن يؤدي بالمجتمع إلى واقع أفضل.⁽¹⁴⁾

إن الشروع في عملية التغيير بمثابة مرحلة جديدة تاريخياً، فإذا كان الجانب السياسي المقصود بالتغيير ينعكس على الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالتغيير السياسي يأتي كاستجابة للعوامل التالية:

1. الرأي العام ومطالب الأفراد من النظام السياسي لكن هذه المطالب لن تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبيينها من قبل الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.⁽¹⁵⁾

2. تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح بما يعينه تحول الأهداف الحزبية أو الخالصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.

3. تداول السلطات في الحالات الديمقراطية أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالانقلابات، يعني تلقائياً أن حياة سياسية جديدة بدأت تتشكل وفق منطق القيادة الجديدة.

4. ضغوط ومطالب خارجية من قبل دول أو منظمات وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية.

5. تحولات خارجية من المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسة الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولي.⁽¹⁶⁾

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية:

أولاً-تعريف الأحزاب:

« هو عبارة عن تنظيم سياسي له مبادئ معينة يهدف إلى الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة لتطبيق تلك المبادئ، لأنه يرى أنها تحقق الصالح العام للمجتمع ».

كما تعرف كذلك الأحزاب السياسية أنها « تلك المنظمات التي تجمع بين أناس ذوي رأي واحد لتضمن لنفسها تأثيراً حقيقياً وفعالاً في إدارة الشؤون العامة».

وعرف أيضاً «هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمنيته، والتي من خلالها يأمل أن يحقق هذه الأمانى وهو في الوقت نفسه...يحقق مصلحة خاصة».

«الحزب السياسي هو وحدة معقدة، فهو منظمة اجتماعية لها جهاز إداري كامل وهيئة موظفين دائمين كما لها أنصار عديدين بين أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات وثقافات ولهم عادات مختلفة»⁽¹⁷⁾.

والأحزاب السياسية لها قيادات تسعى دائماً إلى للاستلاء على القوة السياسية، ولاشك أن السعي الدائم من قبل الحزب للاستلاء على السلطة هو الذي يحقق الرابطة القوية بين أنصار الحزب العاملين.

«الحزب السياسي...هو تنظيم يتكون من مجموعة من الأشخاص أو الأفراد تشملهم روابط معنوية وفكرية ومادية مشتركة ويعملون من أجل الوصول إلى الحكم بأية وسيلة كانت حتى يتسنى لهم تحقيق مصالحهم الخاصة وتنفيذ ما يؤمنون به هم شخصياً بغض النظر عن آمال وآلام الجماهير العريضة في ظل مناخ عام يقومون هم بتهيئته، والذي من خلاله يفرضون إرادتهم ويحققون آمالهم لا يهمهم في ذلك الوسيلة المتبعة».

ثانياً: نشأة الأحزاب السياسية:

إن اختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم وتباين فئاتهم من حيث المصالح الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب الاختلاف في الأفكار والمبادئ والتقاليد والدين من العوامل التي ساهمت في ظهور الأحزاب السياسية، كما ساهم الظلم الاجتماعي والاستبداد واحتكار الامتيازات وعدم مراعاة المصالح والاهتمامات الخاصة بالجماهير.

يرجع موريس دوفرليه نشأة الأحزاب السياسية إلى عام 1950، تبدأ عملية تكوين الأحزاب بخلق الكتل البرلمانية، ثم تظهر اللجان الانتخابية فيما بعد، ثم يحدث الاتصال الدائم بينهما، في حين يرى آخرون أن الأحزاب نشأت بفضل نشأت الجماعات البرلمانية.

والتعاون بين المجموعات البرلمانية يتحقق من خلال مجموعة من العوامل وهي: المصلحة المشتركة ووحدة الفكر والعامل الإقليمي وعامل المهنة.

إن الطابع الانتخابي والرغبة في الوصول إلى السلطة بأي ثمن كان هو الأصل في نشأة الأحزاب.

ثالثاً - وظائف الأحزاب السياسية:

1- لها دور فعال في تنمية قدرات المواطنين وتشجيعهم على الحوار السياسي والمشاركة.

2- تقوم بدور الوسيط الذي لا يبد من وجوده على الرغم من التدليس الذي تمارسه سواء كان داخل أم خارج السلطة.

3- تتناول الأهداف بالاعتماد على مطالبها وإلى ما تتطلع إليه.

4- تقوم بتعبئة الناس ضد كل القرارات التي لتتوافق مع مصالحها... لأنها لا تعبر عن الإرادة العامة وتوجهها بل تعبر عن إرادتها الخاصة.

5- من خلال نقل مطالب الجماهير إلى السلطة الحاكمة تقوم بشتى الأفعال المتمثلة في الزيف والتدليس والمخادعة حتى يتسنى لها تحقيق مطالبها هي على حساب مطالب الجماهير.

6- وللأحزاب وظائف أخرى تتمثل في:

وظيفة تكوينية (التجنيد السياسي)

وظيفة إعلامية (علاقتها بالسلطة تقيس أسس)

وظيفة أخلاقية (الوفاء)

وظيفة تنظيمية (إعداد البرامج)

رابعاً: دور الأحزاب السياسية:

1- الأحزاب السياسية كآلات انتخابية:

هي انتقاء المرشحين للانتخابات المحلية والوطنية ومجرد دخولها في المعركة، يكفي لتميزها عن مجموعات المصالح. كما تعمل على تعبئة الدعم بغية مجابهة المعركة الانتخابية في أفضل الشروط. كما تقوم باختيار القادة الوطنيين.

2- الأحزاب السياسية كحلبات للجدل:

تساهم الأحزاب في تكوين الرأي العام وتوجيهه وترشيده بفضل المجادلات نثيرها الوظيفة البرجماتية.

3- الأحزاب السياسية كأدوات للتكيف الاجتماعي:

الأحزاب هي منظمات تتجه للعمل على تنظيم المنتخبين والمساعدة على وعي التضامن بين المجموعات الاجتماعية المختلفة.

خامساً: وسائل عمل الأحزاب:

1- الوسائل المادية: كل حزب له حد أدنى من المتطلبات المالية أي من النفقات التي ينبغي تغطيتها وهي أربعة فئات: التكاليف الثابتة للعمل الداخلي، نفقات تأهيل المناضلين والأطر، تكاليف النشاطات الخارجية وتمويل الحملات الانتخابية.

وأساليب التمويل تكون من اشتراكات الأعضاء وتبرعات الأفراد والمشاريع، وهناك تمويلات خفية وكذا المساعدات العامة.

سادسا: أساليب القيادة الحزبية:

توضح طبيعة البناءات التنظيمية الداخلية للأحزاب أنها تشمل أنماط السلطة وعمليات صنع القرار، ودرجات المشاركة وأنماط الاتصال وعلاقات القوة والسيطرة والتقييم أو الضبط الذي هو داخل هذه التنظيمات السياسية. ارتبطت عملية القيادة بتحليل عناصر الديمقراطية التي تتمثل بها الأحزاب السياسية. وهناك أربعة نماذج وأساليب للقيادة وهي:

- 1- القيادة الكاريزمية: يوجد هذا النوع من القيادة في الكثير من الأحزاب السياسية، التي تستمد سلطتها من بعض القيادات أو الزعامات الحزبية التي تتمتع بخصائص كارزمية استثنائية مثل: الدهاء السياسي الشجاعة الخطابية.
- 2- القيادة الديمقراطية: يقوم على أساس الخيار الانتخابي واحترام آراء الناخبين وحرية عملية التصويت لأفضل المرشحين لقيادة الأحزاب السياسية وهؤلاء القيايين تكون لديهم شعبية وتأييد جماهيري.
- 3- انتقاء القيادة: وهي في أحزاب الأطر، والتي تتمثل في أحزاب اليسار والوسط واليمين والمعتدل، ويتم اختيار قادتها من جانب القاعدة الحزبية التي تتم بالقلة.
- 4- القيادة الأوليغاركية: أساليب الحكم في الأحزاب السياسية تبتعد كثيراً عن مقومات الديمقراطية وتظهر بعض القيادات السياسية التي تمسك بزمام الأمور وبقبضة حديدية أسماها MICHELS بقانون الحديد الأوليغاركي الذي يهيمن على العمل الحزبي بواسطة أحد القيادات أو مجموعة من الأفراد التي تهيمن على العمل السياسي عامة.

سابعا: ظروف نشأة الأحزاب السياسية في العالم الثالث:

إن ظروف نشأة الأحزاب في الدول الأوروبية تختلف عن ظروف نشأتها في دول العالم الثالث والعربية. فالأحزاب العربية قامت بهدف الدعوة إلى الوحدة العربية، باعتبار أن واقع التجزئة العربية عن أزمة للتكامل على مستوى الأمة العربية، كما أن التغيرات التي تؤدي إلى نمو جماعات ونخب اجتماعية جديدة هي بنفسها تؤدي إلى إضعاف سلطة القوى الحاكمة التقليدية تستند مكانتها إلى الرموز والمعتقدات الموروثة وفي هذا السياق تظهر الأحزاب السياسية.

يرى العالم الأمريكي صامويل هنتغتون أن الأحزاب السياسية في العالم الثالث لا تسعى إلى "تحقيق الديمقراطية والاستقرار، والتمايز البنائي، وأنماط الانجاز والتكامل القومي وإنما على العكس إلى تحلل النظام

السياسي وانعدام الاستقرار وانتشار العنف والفساد،⁽¹⁸⁾ حيث يرى الحكام في هذا العالم أن الأحزاب تمثل تهديدا لها ولسلطتها فهي بذلك لها صفة الانقسامية للدولة. أما جورج واشنطن فيرى أن الاتهامات الموجهة إلى الأحزاب تتلخص فيما يلي: ⁽¹⁹⁾

. إن الأحزاب تؤدي إلى الفساد وانعدام الكفاية الإدارية.

. إن الأحزاب تقسم المجتمع على نفسه وتثير الصراعات.

. إن الأحزاب تشجع على عدم الاستقرار السياسي والضعف السياسي.

. إن الأحزاب تفتح الباب للتأثير والاختراق من القوى الخارجية وهذا ينطبق على البلدان الآخذة في التحديث.

وللأحزاب السياسية وظائف أخرى خاصة في الدول الديمقراطية، تستخدم الأحزاب السياسية وسائل الإعلام كالصحف والإذاعة والتلفاز وغيرها، لتحدث فيها عن برامجها للجماهير الشعبية وعن أهدافها، فهي تسعى للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها. وحاول الأحزاب السياسية المعارضة الكشف عن مواطن الضعف في سياسات وبرامج الحكومة، وتزعم أنها تقدم البديل الأفضل لها. وبذلك تزيد الأحزاب السياسية وعي الناس بشؤونهم.

النظم الحزبية:

أ/ أنظمة الحزب الواحد: ترتبط بالديكتاتوريات أي الأنظمة السياسية الاستبدادية، لأنها لا تسمح بنشأة أحزاب أخرى إلى جانب الحزب الحاكم.

ب/ نظام الحزبين: هذا النمط شائع في المملكة المتحدة.

ج/ نظام التعددية الحزبية: وهو سائد في البلدان التي تحكم حكما برلمانيا ففي استراليا فيها ثلاثة أحزاب، ومن البلدان التي تتميز بالتعددية الحزبية منها فرنسا والهند والدانمارك واليابان. وغالبا ما يكونون يساريين ومنها تحريرية أو راديكالية (متطرفة) وأحزاب يمينية تتبنى افكار محافظة.

وتقوم التنظيمات الحزبية على المقومات التالية:

1- أن يكون للتنظيم صفة العمومية، فضلا عن توفر شبكة للاتصال بين مختلف مستوياته.

2- محاولة التنظيم الدائمة في الحصول على تأييد الشعب واقناع اعضاء المجتمع ببرنامجه وخطة توجهه السياسي.

3- رغبة اعضاء الحزب و قيادته في الوصول الى الحكم.

ويرتبط ظهور الأحزاب السياسية في البلدان النامية بأميرين: الأول يرتبط بوجود أزمة يمر بها المجتمع وتتطلب تنظيم الناس سياسيا لمواجهة تلك الأزمة مع طرح حلول لها. والثاني يرتبط بالإحساس بأنه يمكن التصدي للأزمة وحلها عن طريق العمل الجماعي.⁽²⁰⁾ وللصفة الثقافية دور هام في تأسيس وتنظيم الحركات أو التنظيمات الحزبية تهدف الى تحقيق الإصلاح في كثير من جوانب حياة المجتمع.

ولتحقيق تلك الأهداف لابد أن يتميز الحزب عن باقي التنظيمات داخل المجتمع بكونه تنظيما قويا.

الأنماط الحزبية:

1- النمط التنافسي:

ساهمت البيئة الاوربية في نشأة الاحزاب التنافسية حيث ارتبطت نشأتها بالأجنحة والمننديات والكتل التشريعية من بين والعملاء الذين اختلفوا وتنافسوا للوصول إلى السلطة، ورأوا أن التنظيم الحزبي أداة لدعم تجمعهم، ولقد ارتبط التنافس العلني على «ممارسة القوة السياسية مصحوبة بنمو الهيئة التشريعية واتساع حق التصويت⁽²¹⁾ ولما ظهرت أحزاب ذات النشأة الخارجية اضطرت الأحزاب الأخرى إلى التوجه الجماهيري مما دفعها إلى أن تجاري الأنماط والأساليب الجديدة لتدخل في إطار التنافس معها هذا ما أضاف الطابع الراديكالي على العملية التنافسية.

2- النمط اللاتنافسي:

و هذا النمط يغيب فيه التنافس بين الأحزاب، وهذا راجع أما لأحادية الحزب وبالتالي ليس له ند ينافسه. أو وجود أحزاب شكلية تفتقد إلى فعليا لإمكانية المنافسة الحقيقية، وهو النمط السائد في البلدان المتخلفة، أين استطاع الحزب الذي قاد الثورة ضد الاستعمار و أنجز التغيير أين استمد شرعيته منها ويعزز قوته وسلطته انطلاقا من انجازاته في الفترة الاستعمارية مما يؤدي الى النفاق الجماهير حولها وهو السائد في البلدان العربية.

ثامنا: دور الأحزاب السياسية في التغيير الاجتماعي:

تقوم الأحزاب السياسية بعدة أدوار ووظائف كما سبق الذكر يحاول من خلال إصلاح الوضع القائم أو تغييره ولعل وظيفة التنشئة السياسية من أهمها.

أ تعريف التنشئة السياسية:

1 . هربارتهايان: " العملية التي من خلالها يتعلم الفرد المعايير الاجتماعية من مختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع، بحيث تعمل هذه المعايير على مساعدته في التعايش سلوكيا مع المجتمع.

- 2 . ألموندوباول ALMAND ET POWEL: "اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند لمختلف الأدوار الاجتماعية".
- 3 . كينث لنجتون Langton: "هي الأسلوب الذي ينقل به المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى آخر... والتنشئة السياسية بمثابة وسيط بين قوى متنوعة في المجتمع كالأُسرة والمدرسة ومنظمات الشباب ووسائل الإعلام".
- 4 . فريد جرينيستين F. Greenstein: "عملية عرس متعمد ومقصود للمعلومات والقيم والممارسة السياسية".
- 5 . ميشيل روش وفيلسالفوف: "تلك العمليات التي عن طريقها يصبح الفرد ملما بالسياسة ونظامها، وتحدد إدراكه وملاحظاته عن السياسة وردود أفعاله تجاه الظاهرة السياسية وتحدد التنشئة السياسية عن طريق المحيط أو البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد".
- 6 . يؤكد جيمس كولمان J. Colman على أن التنشئة السياسية هي: "العملية التي يكتسب من خلالها الفرد الاتجاهات والمشاعر نحو النظام السياسي ونحو دوره فيه وهي تتضمن:
- أ . المعرفة (ماذا يعرف الفرد عن النظام من حيث استمراره لمهامه).
- ب . المشاعر (كيف يشعر الفرد نحو النظام؟ ومدى ولائه وإحساسه بالتزام الوطني).
- ج . الكفاءة السياسية (ما الدور الذي يمكن أن يقوم به الفرد في النظام؟).
- إذن التنشئة السياسية هي إحدى العمليات الاجتماعية التي عن طريقها يحصل الأفراد عن المعلومات والقيم والاتجاهات التي تتعلق أو تربط بالنسق السياسي لمجتمعهم.
- ب . أهمية التنشئة السياسية:
- . تعمل التنشئة السياسية على ربط الشباب بوطنه وتوضيح دوره في دفع عملية التنمية والتقدم.
- . تعمل على زيادة اهتمام الفرد بمشاكل مجتمعه السياسية وزيادة مشاركته في حلها وتحسين نفسه ضد الإشاعات والإيماءات السياسية المعروضة.
- . تساعد التنشئة السياسية على تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي.
- . تسهم في تحقيق ما يصبوا إليه المجتمع من أهداف وطموحات الجميع بها وتعاونهم في سبيل تحقيقها.
- هناك نموذج مباشر ونموذج غير مباشر للتنشئة السياسية، والنموذج المباشر هو النمط الفوري الذي تتحقق فيه التنشئة السياسية من خلال جمع وطبع المعلومات والقيم والاتجاهات والسلوكيات السياسية بصورة مباشرة في حينما يكون هناك اتصال من قبل المسؤولين بالمواطنين الذين يجبرونهم بأزمة سياسية معينة.

أما النموذج غير مباشر فهو طويل المدى تتم التنشئة فيه من خلال كل وسائل التلقين الرسمي وغير الرسمي. يقوم الحزب السياسي بالتنشئة السياسية إلى جانب الأسرة والمسجد والمدرسة من خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها الحزب ومن خلال وسائل الإعلام كالصحافة والمنشورات، ومن خلال تقديم المعلومات وترتيب الأفكار وتنظيمها ونشرها بين أفراد الشعب.

وتقوم الأحزاب السياسية بخلق ثقافة جديدة وذلك بإدخال أنماط جديدة من الثقافة السياسية القائمة⁽²²⁾ ويتوقف نجاح الحزب للقيام بهذا الدور على اعتبارات تتمثل في الأيدولوجيا الكاريزمية، والبيان التنظيمي.

. إدارة الرأي العام وتكوينه:

يقوم الحزب بتقديم الخدمات للمجتمع ويعمل كمنظمة تعليمية، يتقدم للشعب بمختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ فيه الوعي السياسي، توضح لهم مشاغل الشعب ويحلل أسبابها ويقترح طرق معالجتها وهذا يساهم في تكوين ثقافة سياسية للأفراد ورأي عام مستنير يؤهل المواطنين من المشاركة في المسائل العامة للبلاد والتأثير على النظام السياسي بشكل موضوعي.

فهو إذن . الحزب السياسي . يعمل على زيادة الوعي السياسي بالقضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

. إدارة الصراع السياسي في المجتمع:

تلعب الأحزاب السياسية دورا في التعامل مع الصراع داخل الدولة بشكل يبعده عن دائرة العنف والتطرف. تتبع الأحزاب السياسية وسيلة يتم بها حسم اختلاف الرأي بالنسبة للتفضلات السياسية بشكل سلمي ويتوقف ذلك على عدة عوامل أهمها:

1. توجيه القيادة الحزبية، أي اتجاهات ومهارات تلك القيادة.
2. مدى اتساع قاعدة الأحزاب السياسية وانتشارها.
3. طبيعة علاقة الأحزاب بالهيكل الحكومية القائمة.

. ضمان الحريات العامة:

يعتبر وجود الأحزاب العامة وتعددتها أمرا ضروريا لصياغة حرية الرأي والتعبير عن آرائهم بطريقة منظمة مما يزيد من التمسك والترابط بين الحاكم والمحكوم ويدخل في هذا المضمار حرية تكوين الأحزاب، حرية إنشاء وقيام الأحزاب السياسية، وذلك بأن يكون مبدأ تكوين الأحزاب السياسية من المبادئ المسلم بها، لأن ممارسة الحرية والحقوق السياسية لا يمكن أن تتحقق دون تنظيم، كما أن تعدد الأحزاب السياسية يكفل الضمانات للممارسة الأفراد لحرياتهم العامة⁽²³⁾.

. المشاركة السياسية:

تساهم الأحزاب السياسية في تشجيع التجمع الإنساني بكل صورة لتحقيق أهداف مشتركة وهذا بتشجيع المشاركة السياسية في شؤون بلادهم وزيادة الشعور بشرعية الحكومة من خلال الحملات ونمو الشعور بالتكامل الوطني، مما يعمل على الشعور بالأفراد بالأمن السياسي ويحقق توفر الشجاعة إبداء الرأي في المسائل العامة، ويقصد بالمشاركة السياسية الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكاهم وممثلهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهناك نوعان من الأنشطة تمارس الأحزاب السياسية فيما يخص المشاركة السياسية وهي:

1. أنشطة تقليدية تتمثل في التصويت وحضور الندوات والمؤتمرات، والاجتماعات العامة، المشاركة في الحملة الانتخابية بالمال أو الدعاية أو الاشتراك في عضوية الأحزاب السياسية.

2. أنشطة غير تقليدية وتنقسم إلى أنشطة قانونية مثل الاعتقال والثورة وترتفع نسبة المشاركة السياسية مع زيادة التحصيل ونمو وسائل الاتصال الجماهيري وانتشار التعليم.

. التحديث السياسي:

تحقق الأحزاب السياسية تطورا مع الأوضاع التقليدية فتقوم على الأعراف موروثية، ذات الطابع القبلي أو عائلي إلى أوضاع جديدة تقوم على المؤسسات ووظائف معينة، ويرتبط مفهوم التحديث بالتنمية السياسية ويستند على المساواة والتمايز والقدرة.

. ضمانات انتقال السلطة بطريقة سلمية:

يقدم تعدد الأحزاب بطريقة سلمية لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة، وبذلك يمكن ضمان الانتقال الشرعي والسلمي للسلطة بالطريقة الديمقراطية إلى الحكومة البرلمان المشكلين من قبل الحزب الذي يحوز ثقة الناخبين وهذا التغيير السلمي.

. التكامل القومي:

يعني إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة الواحدة، ويعمل الحزب على إنماء الإحساس القومي والوحدوي من خلال إحكام السيطرة على كافة أنحاء إقليم الدولة والحد من الولاء الذاتي الضيق.

. الاتصال الجماهيري والسلطة السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية في المجتمعات الحديثة وسيلة وقناة سياسية يمكن وصفها بالاحتياطي الاجتماعي، حيث يتم تصريف هذا الاحتياط داخل نظام الدولة فتعمل على إدارة النظم السياسية التي توحد المجتمع، وإن كانت الأحزاب السياسية تمارس السلطة بوصفها حكومة أو تمثل معارضة فهذا يترجم وظيفة

الاتصال بين الجماهير وخاصة من ينتمون إلى عضوية هذه الأحزاب والذين يشاركون في وضع السياسات المحلية والقومية.

أما إن كانت الأحزاب من المعارضة فهي في النهاية يمكن أن تعبر عن آراء الشعب من خلال مناقشتهم للقضايا المحلية والقومية.

إلا أن واقع الأحزاب السياسية في الوطن العربي ليس لها نفس التأثير والدور في الدول الغربية نتيجة معوقات متعددة، لكن بعد ظهور فكرة الديمقراطية لتجاوز العقبات والمشاكل التي تواجه المجتمع والنظام القائم، ولقد ساهمت التعددية الحزبية في تعميق هذه الفكرة رغم محدودية مساحة الحرية المخولة لها للتحرك فيها ولضمان تحقيق تغيير سياسي يجب توفير الإمكانيات التالية:

. غرس ثقافة جديدة.

. أفاق حقيقية للتحول الديمقراطي.

. ملامح من مجتمع مدني فاعل.

. الدستور والقضاء ودور فاعل لصيانة الحقوق والحريات الأساسية.

. المحكمة الدستورية العليا: خطوة على طريق الديمقراطية هذا إلى جانب تطوير أداء الأحزاب المصرية.

. توفير شروط وضمانات المضمون الاجتماعي للديمقراطية⁽²⁴⁾.

ولقد أخذ دور الأحزاب السياسية بتعاضد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية إلى غاية ما عرفته المجتمعات العربية بالربيع العربي أو الثورات ولا سيما الأحزاب الإسلامية التي لعبت دورا كبيرا في تعبئة الجماهير أو تنظيم صفوفهم ضد هيمنة الدولة على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى جانب أن القطاع الحكومي أصبح يؤدي دورا تكميليا أمام اكتساح الساحة الاقتصادية القطاع الخاص هذا من جهة وانتشار البطالة والفقر بين المواطنين مقابل انحصار الثروة في يد القلة.

قائمة المراجع:

- 1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المجتمع: دراسة في علم الاجتماع، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002، ص 282.
- 2- نفس المرجع، ص 286.
- 3- صبحي محمد قنوص، دراسات في علم الاجتماع، ط1، دار النهضة العربية: بيروت، 2000، ص 235.
- 5- سناء الخولي، التغيير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 32.
- 6- صنبجي محمد قنوص، مرجع سابق، ص 238.
- 7- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 287.
- 8- نفس المرجع، ص 290.
- 9- صبحي محمد قنوص، مرجع سابق، ص 245-246.
- 10- سناء الخولي، مرجع سابق، ص 91.
- 11- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 299.
- 12- سناء الخولي، مرجع سابق، ص 73.
- 13- صبحي محمد قنوص، مرجع سابق، ص 255 - 256.
- 14- عطيات أحمد، الطريق، ط2، دار السياق، بيروت، 1996، ص 25.
- 15- بركات نظام وآخرون، مبادئ علم السياسة، ط2، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص 264-270.
- 16- مقلد اسماعيل صبري، ربيع محمد محمود، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص 87 - 48.
- 17- أسامة الغزالي الحرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، العدد 190، 1990، ص 81.
- 18- نفس المرجع، ص 84.
- 19- اسماعيل علي سعد، دراسات في المجتمع و السياسة، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 213.
- 20- الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 119.
- 21- إبراهيم عبد المقصود، السياسية والنظام المحلي بمصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1995، ص 235.
- 22- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية في الحكم المعاصر، دار الثقافة والتوزيع، ص 114.
- 23- سناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 283 - 310.